

Distr.: General
16 May 2014
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة
عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض
المعاهدة عام ٢٠١٥

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ٢٠١٤

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد رومان موري (بيرو)

المحتويات

مناقشة عامة بشأن المسائل المتصلة بجميع جوانب عمل اللجنة التحضيرية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات في مذكرة بإحدى لغات العمل وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر ثم إرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org/>).



افتتحت الجلسة في الساعة ١٥:١٠

مناقشة عامة بشأن المسائل المتصلة بجميع جوانب عمل اللجنة التحضيرية (تابع)

وجود عملية لترز السلاح النووي هو من ثم المفتاح الذي يكفل استقرار نظام الأمن النووي في الأجل الطويل والحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

٣ - واسترسل يقول إن نزع السلاح النووي يمثل أيضاً حتمية اجتماعية واقتصادية. وبالرغم من القيود المالية العالمية الراهنة لم تتوقف الدول الحائزة للأسلحة النووية عن استثمار مبالغ كبيرة في تعهد ترساناتها وتطويرها، وهي مبالغ يمكن أن يُستخدم نصفها في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بشأن تخفيض الفقر، ورأى أن القيام بذلك يعني التصدي للأسباب الدفينة لعدم الاستقرار.

٤ - وحث على وجوب بذل كل جهد ممكن من أجل القيام دون إبطاء بعقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وذكر بأن ذلك كان جزءاً من الصفقة التي مكّنت للتمديد اللانهائي للمعاهدة في عام ١٩٩٥. وأعرب عما تمناه حكومته من أن تؤدي التطورات الإيجابية الحاصلة مؤخراً في المنطقة وبالأخص فيما يتعلق بالبرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية وانضمام الجمهورية العربية السورية إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وتفكيك أسلحتها الكيميائية الجاري حالياً، إلى زيادة زخم هذه العملية.

٥ - واحتتم بقوله إنه لا يمكن التدرّج بأسباب أمنية لتبرير نظريات أو هجج الردع النووي. وأضاف أن البرازيل تشعر بالتشجّع إزاء المحصلة التي توصل إليها المؤتمران المعنيان بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية المعقودان في أوغسلا وناياريت، واللذان شددا على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لمنع وقوع كارثة إنسانية عالمية تنجم عن أي تفجير نووي. كما ترحب البرازيل باعتماد قرار الجمعية العامة ٣٢/٦٨. وأوضح قائلاً إن حكومته ترى أن مؤتمر نزع السلاح هو المنتدى المفضل لإجراء مناقشات حول وضع اتفاقية شاملة

١ - السيد موتا بينتو كويلهو (البرازيل): رأى أن الغرض الأساسي لدورة الاستعراض الراهنة ينبغي أن يكون منصباً على تأكيد التنفيذ الكامل للركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، من أجل تقليل التفاوت الأساسي المتأصل فيها ومعالجة الخلل بين حقوق وواجبات الدول الحائزة للأسلحة النووية وحقوق وواجبات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ولاحظ أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية احترمت التزامها بعدم الحصول على الأسلحة النووية في حين تقاعست الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية عن الامتثال لالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة، بضمان الإزالة التامة لترساناتها النووية. وأضاف أن التمديد اللانهائي للمعاهدة في عام ١٩٩٥ ينبغي ألا يفسر على أن هذه الدول باستطاعتها أن تمتلك الأسلحة النووية إلى الأبد.

٢ - وأردف يقول إن المبادرات الأحادية والثنائية لتخفيض الترسانات النووية ليست وسائل فعالة لترز السلاح النووي أو وسائل غير قابلة للرجوع فيها أو قابلة للتحقق أو شفافة، وهي وسائل يمكن التعويض عنها بسهولة بإدخال تحسينات نوعية من قبيل تطوير الأسلحة النووية ووسائل إيصالها، وإدراج الأسلحة النووية في العقائد الدفاعية الوطنية. وأكد أنه لن يمكن بلوغ عالم خالٍ من الأسلحة النووية إلا بعملية متعددة الأطراف تفضي إلى وضع معاهدة عالمية وشاملة وغير تمييزية. ومادام هناك عدد محدود من الدول يعتبر أنه صاحب حق في حيازة الأسلحة النووية، سيبقى خطر سعي دول أخرى أو جماعات من غير الدول إلى اقتناء أو تطوير هذه الأسلحة قائماً باستمرار. وأكد أن

ومتعاضدة. وأضاف أن التحديات التي تواجهها المعاهدة، وعلى وجه الخصوص مواصلة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تطوير برامجها النووية وبرامجها المتعلقة بالقذائف التسيارية، يتطلب من المجتمع الدولي إجراءات سريعة وجماعية. ورأى أن تصرفات ذلك البلد لا تمثل فحسب تهديدا للسلام والأمن، إنما تتسبب أيضا في تقويض خطير لسلامة النظام العالمي لعدم الانتشار ومصداقيته. وطالب المجتمع الدولي بأن يبعث برسالة واضحة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن تصرفها الطائش غير محتمل وأن على هذه الحكومة إن سعت إلى إجراء اختبار نووي رابع أن تنتظر ما يترتب على ذلك من عواقب خطيرة. ودعا إلى مضاعفة الجهود لتجريد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أسلحتها النووية بصورة كاملة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها. وشدد على ضرورة أن تحترم هذه الحكومة الالتزامات والتعهدات الدولية وأن تعود إلى حظيرة المعاهدة واتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٠ - وانتقل إلى نقطة أخرى فقال إن تعزيز نظام عدم الانتشار هو الوسيلة الفضلى للرد على التحديات الراهنة. وحسبما تُظهر حالة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشكل بَيِّن فإن إساءة استعمال حُكم الانسحاب من المعاهدة مسألة حساسة تحتاج إلى تناول سليم. وقال إن وفده يبحث جميع الدول الأطراف على التصديق على البروتوكولات الإضافية للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وترحب حكومته بالمفاوضات بين مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ (الصين وفرنسا وألمانيا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وجمهورية إيران الإسلامية، وقد قدمت إسهاما ماليا متواضعا للمساعدة في تنفيذ خطة العمل المشتركة. وتتمنى أن تتمكن الأطراف المتفاوضة من التوصل إلى اتفاق المرحلة الختامية وأن تسوي جميع القضايا العالقة بما فيها الأبعاد العسكرية المحتملة للبرنامج النووي.

بشأن الأسلحة النووية، لكنها لن تعترض على أي عملية للتفاوض تحدث داخل إطار الأمم المتحدة.

٦ - السيد ماتي (إيطاليا): استهل بالتأكيد على التزام إيطاليا التام بتزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وأكد أن المعاهدة لا تزال حجر الأساس للإجراءات الدولية ويتعين النظر إلى ركائزها الثلاث باعتبار أن كلاً منها تتعاضد مع الأخرى. وقد اتخذت حكومته مؤخراً قراراً يوسع الدور الذي تؤديه في جميع المتديات الدولية ذات الصلة سعيًا منها إلى تدعيم نزع السلاح النووي وتدابير عدم الانتشار.

٧ - ورحب باسم إيطاليا بالشفافية المتزايدة التي تبديها الدول الحائزة للأسلحة النووية، وأشار على الأخص للجهود التي يبذلها الاتحاد الروسي والولايات المتحدة لتنفيذ المعاهدة المبرمة بينهما بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة). ورحب أيضاً بالقرار المتخذ مؤخراً في مؤتمر نزع السلاح بإعادة إنشاء الفريق العامل غير الرسمي وإنشاء فريق للخبراء الحكوميين لإنهاء المناقشات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

٨ - واسترسل يقول إن حكومته تؤيد سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي هذا السياق، حضر وزير الشؤون الخارجية الإيطالي وهو عضو في فريق الشخصيات البارزة الذي أنشأه الأمين التنفيذي لهذه المعاهدة لمساعدة الدول الأعضاء في تيسير دخول المعاهدة حيز النفاذ، الاجتماع الذي عقده الفريق في نيسان/أبريل ٢٠١٤ وتولى إدارة النقاش فيه. وقد قبل الفريق دعوته إلى عقد اجتماعه المقبل في إيطاليا.

٩ - السيد أوه جوون (جمهورية كوريا): قال إن المعاهدة لا بد أن تستمر في لعب دور رئيسي في صون الأمن الدولي ودعا إلى تدعيم ركائزها الثلاث بطريقة متوازنة

لمكافحة الإرهاب النووي. وفي مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عُقد في عام ٢٠١٤، قدمت رئيسة جمهورية كوريا اقتراحاً يتألف من أربع نقاط يستهدف تعزيز الأمن النووي العالمي ويتأسس على قيام التآزر بين الأمن النووي ونزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، إضافة إلى تضييق فجوة القدرات فيما بين الدول.

١٤ - السيد إستريميه (الأرجنتين): بدأ بالتأكيد على أن التزام حكومته بأهداف المعاهدة معروف جيداً. لكنه ودّ أن يلاحظ أن ثمة تطورات سلبية حدثت منذ عام ٢٠١٠، بما في ذلك إجراء تجارب للأسلحة النووية وانسحاب إحدى الدول من المعاهدة، فضلاً عن العقوبات التي تواجهها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في بعض البلدان وتعرض اضطلاعها بأنشطة التحقق المنوطة بها؛ والإخفاق في عقد مؤتمر لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط؛ وقلة التقدم المحرز من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بتزع السلاح النووي وتحقيق عالمية المعاهدة؛ فضلاً عن عدم سحب الدول الحائزة للأسلحة النووية تحفظاتها المتصلة بروتوكولات معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)، وأضاف أن كل ذلك يزيد الريبة حول مسألة استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها في المنطقة. وقال إنه من الأمور المحبطة الأخرى أيضاً أن معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية لا تزال غير نافذة وأن المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية والمفاوضات المتعلقة بوضع صك للضمانات الأمنية السلبية لم يجرّ حتى الشروع فيها.

١٥ - ومضى يقول إن امتثال جميع البلدان امتثالاً دقيقاً لالتزاماتها بموجب المعاهدة، بما في ذلك التنفيذ المتوازن لكل ركيزة من ركائزها الثلاث، هو الحل الأوحيد لهذه القضايا.

١١ - وبالنسبة لمسألة نزع السلاح النووي، قال إن حكومته تدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى مضاعفة جهودها لتفكيك ترساناتها النووية. وترحب بخطة الولايات المتحدة تخفيض قواها النووية في إطار معاهدة (ستارت الجديدة)، كما تثنى على الجهود التي يبذلها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن لإجراء مشاورات دورية بشأن مسألة نزع السلاح النووي. ودعا إلى بذل مزيد من الجهود لضمان دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر، والشروع على الفور في بدء مفاوضات تتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وأردف يقول إن جمهورية كوريا ترحب بإبرام بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى مؤخرًا، وتتمنى أن يتعد في أقرب وقت ممكن مؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

١٢ - وانتقل إلى نقطة أخرى مبدياً تأييد حكومته التام لحق جميع الدول الأطراف غير القابل للتصرف في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية، لكنها تشدد على أن تكون ممارسة هذا الحق وفقاً للالتزامات المنصوص عليها في المواد الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة، وأن يكون مشفوعاً بتدابير فعالة لكفالة الأمان والأمن النوويين. ولاحظ أن جمهورية كوريا هي الدولة الخامسة بين أكبر منتجي الطاقة النووية على مستوى العالم، وأنها تلتزم بمشاطرة خبرتها مع البلدان الأخرى، وقد أسهمت بما يربو على أربعة ملايين دولار في مشاريع مختلفة يضطلع بها في إطار المبادرة المتعلقة بالاستخدامات السلمية التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٣ - واحتتم بقوله إن حكومته استضافت مؤتمر قمة الأمن النووي في عام ٢٠١٢، وإنها تدعم الجهود العالمية

١٧ - وانتقل إلى نقطة أخرى فقال إن استمرار اعتناق مذهب الردع النووي يشكل عقبة رئيسية أمام القضاء الكامل على الأسلحة النووية، وأنه من الأمور الحاسمة نزع شرعية هذه الأسلحة. وأضاف أنه يقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية بموجب المادة السادسة من المعاهدة ضمان الإزالة الكاملة لترساناتها النووية إزالة لا رجوع فيها وقابلة للتحقق منها. وفي هذا الصدد، ترحب حكومته باجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بترع السلاح النووي واعتماد قرار الجمعية العامة ٣٢/٦٨، وتدعو إلى تنفيذه تنفيذا فعالا. ومضى يقول إن تدعيم الهيكل العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح النووي، يتطلب أن يكون الالتزام بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عالميا. وترحب حكومته بالمؤتمرين المعنيين بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية اللذين أبرزوا الآثار المدمرة التي لا رجعة فيها للأسلحة النووية. وأكد أن الجزائر التي استخدمت ضد إرادتها كحقل للتجارب النووية في مطلع ستينيات القرن الماضي، واعية تماما لهذه الآثار التي لم يمحها الزمن.

١٨ - ودعا إلى وجوب بذل الجهود لتعزيز تنفيذ المادة الأولى من المعاهدة. ودعا كذلك إلى ضرورة إحجام الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الأعضاء في مجموعة موردي المواد النووية عن التعاون في ميدان التكنولوجيا النووية المدنية مع الدول غير الأطراف في المعاهدة.

١٩ - واسترسل يقول إن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية ليس فقط تدبيرا من تدابير بناء الثقة لكنه يشكل أيضا خطوة ملموسة صوب تحقيق القضاء الكامل والعام على الأسلحة النووية. ورأى أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا بموجب معاهدة بليندايا يمثل إسهاما مهما في تعزيز السلام والأمن الدوليين. وطلب بتكرار هذا النموذج في منطقة الشرق الأوسط التي تتسم

وطالب بأن توخذ بعين الاعتبار في تنفيذ المعاهدة الحالة الأمنية لجميع الدول الأطراف. وحذّر من القيام تحت أي ظرف بالتذرع بتقاعس بعض الدول الأطراف عن الامتثال لالتزاماتها بموجب المعاهدة كحجة تدفع بها دول أخرى للإتيان بنفس التصرف؛ وطالب بإدانة جميع أشكال هذه التقاعسات. وقال إنه من غير المقبول مطلقاً أن تتخلى أي دولة طرف أو تهدد بالتخلي عن واجباتها التعاهدية الملزومة قانونا؛ وأكد أن المعاهدة توفر إطارا عريضا للتضامن؛ وبالأخص فيما يتعلق بحماية أمن الدول التي تخلت عن امتلاك الأسلحة النووية وامتثلت لالتزامات المعاهدة. وحذّر من أن عدم مراعاة المعاهدة بشكل سليم والاتجاه بدلا من ذلك إلى وضع أدوات جديدة لن يساهم في تعزيز أركان نظام عدم الانتشار.

١٦ - السيد بوقادوم (الجزائر): استهل قائلا إن خطة العمل لعام ٢٠١٠ توفر أساسا جيدا يمكن الاستناد إليه في تقوية تنفيذ المعاهدة. ورغم القيام في السنوات الأخيرة باتخاذ بعض التدابير في اتجاه تخفيض الترسانات النووية، تشعر الجزائر بخيبة أمل إزاء قلة التقدم المحرز صوب نزع السلاح النووي. ورأى أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تتخلف فقط عن الوفاء بالتزاماتها، إنما أسهمت أيضا في التأثير على التوازن بين الركائز الثلاث للمعاهدة بتغليب تدابير عدم الانتشار النووي على تدابير نزع السلاح النووي، إضافة إلى وجود نهج انتقائي وتمييزي في الحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض المدنية. وحذّر من أن المصاعب التي تعترض تنفيذ المعاهدة يمكن أن تؤدي في الأجل الطويل إلى تقويض مصداقية عملية الاستعراض وتهديد استقرار وتكامل نظام المعاهدة. ودعا إلى ضرورة تنفيذ المعاهدة تنفيذا كاملا وفعالا على نطاق عالمي؛ ووجوب النظر إلى مسألة القضاء التام على الأسلحة النووية باعتبارها الأولوية الأعلى في سلم أولويات المجتمع الدولي.

٢٢ - السيد وانغ كوَن (الصين): استهل قائلاً إن الصين تعلق أهمية كبيرة على مسائل الحوكمة النووية العالمية و صون الأمن والاستقرار الاستراتيجي على الصعيد الدولي. وتولي حكومته سواء بسواء أولوية لموضوعي التنمية والأمن على الصعيد الوطني والأمن الدولي الجماعي، وانطلاقاً من ذلك اقترحت في المؤتمر الخامس للدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن المعني بعدم الانتشار النووي المعقود في بيجين في نيسان/أبريل ٢٠١٤ خطة من خمس نقاط تتعلق بالحوكمة النووية العالمية. وتناول هذه النقاط بالشرح قائلاً، إنه يقع على عاتق المجتمع الدولي أولاً جعل الأمن الشامل هدفه الأساسي، ولا بد أن يجاهد لبناء بيئة دولية للسلام والاستقرار وأن يعمل على احتثاث الأسباب الدفينة للتزاعات والقتل، مع إبداء الاحترام التام للشواغل الأمنية المشروعة لكل دولة وإبلائها كامل الاعتبار. ولا بد أن يستند تطوير العلاقات الدولية إلى قاعدة الفهم المتبادل والثقة وأن تجري تسوية التزاعات بالحوار وعلى قدم المساواة. وأكد التزام الصين القاطع بالاستراتيجية النووية القائمة على الدفاع عن النفس وإيمانها بضرورة أن تتخلى الدول الحائزة للأسلحة النووية عن سياسات الردع النووي المبنية على الضربة النووية الإجهاضية وأن تلتزم أيضاً بعدم السعي إلى الامتلاك الدائم للأسلحة النووية. وأشار إلى ضرورة اتباع نهج متكامل يتصدى لعوارض الانتشار النووي ومسبباته الدفينة أيضاً. ولا بد أن يجري تناول قضايا عدم الانتشار على الصعيدين السياسي والدبلوماسي مع الامتناع عن الكيل بمكيالين. ولا بد أن يُكفل الحق المشروع لكل دولة في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بضمانات كاملة، ولا بد أيضاً من تعزيز التعاون الدولي وزيادة المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية.

٢٣ - وثانياً، فإنه تقع على عاتق الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن مسؤولية كبيرة في صون السلام والاستقرار الدوليين، ولا بد أن يضطلعوا بدور قيادي في الحوكمة

بالتقلب؛ وأعرب عن أسف الجزائر العميق لاستمرار افتقار المنطقة لهذه الوضعية، وأكد أن بلده لا يزال على التزامه القوي بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط وخطة العمل لعام ٢٠١٠. وفي هذا السياق، تشعر الجزائر بخيبة الأمل الشديدة إزاء تأجيل انعقاد مؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، ودعا مقدمي قرار عام ١٩٩٥ الثلاثة والأمين العام إلى مضاعفة جهودهم لعقد المؤتمر قبل نهاية عام ٢٠١٤ بمشاركة جميع دول المنطقة.

٢٠ - وانتقل إلى نقطة أخرى قائلاً إن خطر الاستعمال الإجرامي للمواد والمنشآت النووية من جانب جهات فاعلة من غير الدول تنتمي إلى الشبكات الإرهابية يمثل خطراً واقعاً؛ وقد انضمت الجزائر إلى جميع الصكوك القانونية الدولية للأمن النووي، وتقوم في الوقت الراهن بتقوية نظامها الوطني في مجال الأمن النووي. وأعرب عن ثقة حكومته الكاملة في ولاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية وحث جميع الدول على الدخول في اتفاقات للضمانات الشاملة إن لم تكن قد فعلت ذلك. وقد أبرمت الجزائر مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية برنامجاً إطارياً وطنياً للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧.

٢١ - واختتم بقوله إن الجزائر تشدد على أهمية الاحترام التام للحقوق غير القابلة للتصرف للدول الأطراف في المعاهدة في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية وفقاً للمادة الرابعة من الاتفاقية. وأضاف أنه يعود لكل دولة طرف الحق السيادي في تحديد سياستها المتعلقة بالطاقة وفقاً لمتطلباتها الوطنية وحقوقها وواجباتها بموجب المعاهدة، بما فيها حقها غير القابل للتصرف في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية واستخدامها كقادرة للتنمية والتقدم.

الصلة عن طريق الحوار والتشاور. ولا بد أيضا أن يجري بشكل جماعي تحديد الأهداف وتنفيذ غايات المعاهدة.

٢٦ - وأخيرا، يتعين ضمان المشاركة الواسعة من جانب المجتمع الدولي. فمسؤولية الحوكمة النووية العالمية ليست حكرا على دولة واحدة كما أنها ليست مسؤولية حصرية للحكومات. ولا بد من التأكيد على أن جميع البلدان تقوم بدورها كأصحاب مصلحة، ويتعين أيضا تعبئة مبادرات المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني ضمانا لاتساع قاعدة المشاركة والتفاعل النشط وتحقيق المنافع المتبادلة. وأكد أن الصين تعلق أهمية كبيرة على هذا التعاون، ولا تكفي فحسب ببذل الجهود وتقديم المساهمات إنما تستخلص العبر أيضا من تجارب البلدان الأخرى.

٢٧ - ومضى يقول إن الصين تلتزم التزاما كاملا بصون السلام والأمن الإقليميين وتعزيز التعاون الأمني مع البلدان المجاورة. وانطلاقا من ذلك، تحترم تطلعات بلدان المنطقة وجهودها الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وتقدم إليها الدعم بصورة فعالة. وأوضح أن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية وبلدان آسيا الوسطى ستحتفل بمناسبة توقيع بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وسوف توقع حكومة الصين البروتوكول لإبداء التزامها القاطع من ثم بصون السلام والاستقرار والتنمية في آسيا الوسطى. وأضاف أن الصين تحترم مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، وأنها أصدرت بالاشتراك مع الدول الأربع الأخرى الحائزة للأسلحة النووية بيانا مشتركا في عام ٢٠١٢ تكرر فيه دعمها لهذا المركز وتقدم ضمانات أمنية لهذا البلد. وأضاف أن الصين تحبذ التوقيع في أبكر وقت ممكن على بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية

النووية العالمية. وقد تبين على مدى الزمن أنه كلما اتجهت هذه الدول إلى تعميق الثقة الاستراتيجية المتبادلة وزيادة الوحدة والتنسيق فيما بينها، كلما أمكن تناول المسائل النووية بشكل فعال.

٢٤ - وثالثا، فإن الآليات المتعددة الأطراف تحتل صميم الحوكمة النووية العالمية باعتبارها منصة متاحة لجميع الدول لتعزيز السلام والأمن والتنمية. وأكد أن الصين مشارك فاعل في جميع هذه الآليات. ويتعين أن تتمكن الآليات القائمة من الاضطلاع بالأدوار المنوطة بها ضمانا للمشاركة النشطة لجميع الجهات الفاعلة الرئيسية ومراعاة الشواغل المشروعة لجميع الأطراف. وأكد أن التخلص من هذه الآليات التي تتضمن اللجنة الأولى للجمعية العامة وهيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح والوكالة الدولية للطاقة الذرية وعملية الاستعراض، خيار غير عملي. وتؤمن الصين بأن عالمية المعاهدة وسلطتها وفعاليتها تحتاج إلى تعزيز، كما تدعم عمل مؤتمر نزع السلاح بما فيه العمل المتعلق بالتفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

٢٥ - ورابعا، لا بد أن يكون التقدم المتوازن والتوافق مبدأين أساسيين للعمل. ولا بد من إيلاء أهمية مساوية للركائز الثلاث للمعاهدة بالنظر إلى ارتباط المسائل النووية بالأمن والاستقرار الاستراتيجي على الصعيد الدولي، وارتباط ذلك بالأمن الحيوي والمصالح الإنمائية الحيوية لجميع البلدان، ولا بد أن تُتخذ القرارات العلمية والديمقراطية المتعلقة بهذه المسائل بتوافق الآراء وعلى قدم المساواة. ويتعين أن يتاح لكل دولة التمتع بحقوقها الكامل في الاستخدام السلمي للطاقة النووية والقيام في الوقت ذاته بالوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وأكد أن الصين تشدد على مبدأ التوافق، وضرورة أن يجري التصدي للشواغل ذات

كيفية تأثير الحموضة المتزايدة لمخيطات العالم في النظم الإيكولوجية البحرية والتنوع البيولوجي البحري، وينتج بيانات يمكن أن يستعين بها صانعو السياسات في وضع خطط إثنائية مستدامة للموارد البحرية. وتواصل الوكالة أيضا سعيها للنهوض باستخدام التقنيات النووية وتقنيات النظائر لتحسين تقييم الموارد المائية وإدارتها ووضع استراتيجيات للتكيف مع تغير المناخ. وأضاف أن ثمة تطورا علميا مهما آخر يتمثل في فك شفرة جينوم ذبابة التسي تسي، وهو الإنجاز الذي حققته شعبة التقنيات النووية في مجال الأغذية والزراعة المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وسوف يسهم هذا الإنجاز بشكل كبير في تحسين صحة الحيوان والإنسان في أفريقيا. وفي مجال صحة الإنسان يواصل برنامج عمل الوكالة في مجال علاج السرطان تشجيع قيام شراكات فعالة لدعم قدرات مكافحة السرطان في الدول الأعضاء المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل.

٣١ - وتوفر الوكالة الدولية للطاقة الذرية مساعدة في مجال الاستخدامات السلمية للتكنولوجيات النووية من خلال برنامجها للتعاون التقني، الذي يوفر مساعدة لما يربو على ١٢٥ من البلدان والأقاليم. وتتضمن الدورة البرنامجية لفترة السنتين الراهنة حوالي ٥٠٠ مشروع جديد يندرج معظمها تحت مجالات الصحة والتغذية. وتدار هذه المشاريع بالمشاركة مع سائر هيئات الأمم المتحدة والفاعلين الإثنائيين لضمان استدامتها وتحقيقها لأكبر قدر ممكن من التأثير.

٣٢ - وفي مجال الطاقة النووية، تواصل الوكالة تقديم المساعدة ومشاطرة المعارف مع الدول الأعضاء، سواء التي توجد فيها الآن برامج عاملة في مجال الطاقة النووية أو التي تدرس وضع مثل هذه البرامج، من أجل مساعدتها على استخدام الطاقة النووية بطريقة آمنة ومسؤولة ومستدامة.

في جنوب شرق آسيا، كما تدعم جهود إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وعقد مؤتمر بخصوص هذه المسألة.

٢٨ - واختتم بقوله إنه حسبما تتطلب خطة العمل لعام ٢٠١٠، قدمت الصين تقريرها الوطني بشأن تنفيذ المعاهدة. ويغطي التقرير الاستراتيجية النووية للصين القائمة على أساس الدفاع عن النفس، وتفاعلها مع الشركاء الأجناب في الميدان النووي، وجهودها في مجال عدم الانتشار النووي، ومساعدتها للتشجيع على الاستخدام السلمي للطاقة النووية وتعزيز التعاون الدولي في مجال الأمان والأمن النوويين ورفع مستوى الوعي في هذا المجال.

٢٩ - السيد فيروتا (الوكالة الدولية للطاقة الذرية): أعلن عن قيام المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ٢٠١٣ بإطلاق مشروع (رينيوال - لتجديد مختبرات التطبيقات النووية) بهدف إجراء تجديلات في مختبرات العلوم والتطبيقات النووية في سيبيرسدورف بالنمسا، لزيادة قدرتها على تلبية احتياجات الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقال إن الخطة الاستراتيجية للمشروع ستعرض على مجلس محافظي الوكالة في حزيران/يونيه ٢٠١٤، وحث جميع البلدان التي باستطاعتها دعم المشروع على أن تفعل ذلك.

٣٠ - واستطرد يقول إنه جرى في عام ٢٠١٣ التركيز في عدد من الأنشطة الرئيسية للوكالة الدولية للطاقة الذرية على تحسين فهم وتقييم وإدارة البيئات البحرية والأرضية، بما في ذلك أنشطة المنتدى العلمي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ٢٠١٣ الذي أبرز إسهام التطبيقات النووية في كفاءة استدامة البيئة البحرية. وأضاف أن المركز الدولي للتنسيق في مجال تمييز المخيطات المنشأ حديثا في موناكو، والذي يحظى بدعم مبادرة الاستخدامات السلمية، يسهم في تحسين فهم

المستفادة من حادثة فوكوشيما دياتشي وتنفيذ تحسينات الأمان المرتبطة بذلك، كما أُتفق على عقد مؤتمر دبلوماسي في عام ٢٠١٥ لدراسة التعديل المقترح إدخاله في اتفاقية الأمان النووي والتصدي لمسائل التصميم والتشييد في محطات الطاقة النووية القائمة بالفعل والمحطات الجديدة المزمعة.

٣٤ - وكجزء من العمل الذي تضطلع به الوكالة لتدعيم الأمن النووي العالمي، قامت بتوفير التدريب في جميع جوانب الأمن النووي، وأصدرت عدداً من المنشورات الجديدة وأوفدت في عام ٢٠١٣ أربع بعثات دولية لتقديم خدمات استشارية في مجال الحماية المادية. وبالرغم من أن التعديل في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية اعتمد في عام ٢٠٠٥، لم يدخل حيز النفاذ بعد لعدم كفاية عدد البلدان التي صدّقت عليه. وأضاف أن النطاق الموسع للاتفاقية المعدلة الذي يغطي حماية المنشآت النووية ضد التخريب وحماية المواد النووية المستخدمة في الأغراض السلمية المحلية، سيؤدي إلى الإسهام بشكل مهم في تحقيق الأمن النووي العالمي، وأكد أن دخول الاتفاقية حيز النفاذ يشكل أولوية للوكالة. واسترسل يقول إن المؤتمر الدولي للأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي عُقد في فيينا في تموز/يوليه ٢٠١٣، أعاد التأكيد أيضاً على دعم الدور المحوري الذي تؤديه الوكالة في تعزيز الأمن النووي في أنحاء العالم، ودعا الوكالة إلى تنظيم مؤتمرات دولية رفيعة المستوى بشأن الأمن النووي لضمان دوام العمليات الدولية في مجال الأمن النووي.

٣٥ - وأردف يقول إنه منذ انعقاد مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠، أبرمت تسع من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة، اتفاقات للضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ووضعتها موضع التنفيذ لكن ١٢ دولة أخرى لم تفعل ذلك بعد بالمخالفة لالتزاماتها بموجب المادة الثالثة من الاتفاقية. كذلك، أبرمت ٢٤ دولة

وأوضح أن هناك في الوقت الحاضر ما إجماليه ٤٣٥ مفاعلاً للطاقة النووية تعمل في ٣٠ بلدا لتوفير قرابة ١١ في المائة من كهرباء العالم. وجرى في عام ٢٠١٣ ربط أربعة من المفاعلات الجديدة للطاقة النووية بالشبكة، وستضاف إليها مفاعلات أخرى في عام ٢٠١٤. وعلاوة على ذلك، يوجد ٧٢ مفاعلاً للطاقة النووية قيد التشييد في ١٥ بلدا تشمل بيلاروس والإمارات العربية المتحدة، وهما بلدان لا توجد فيهما حالياً أي محطات للطاقة النووية. ولاحظ أن هذا المعدل للتشييد هو الأعلى منذ عام ١٩٨٩ وأن آسيا تحتل المركز الأول في هذا التوسع. وحسبما تظهر التوقعات الأخيرة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، يُنتظر أن يزيد توليد الكهرباء باستخدام مفاعلات الطاقة النووية بنسبة تتراوح بين ١٧ و ٩٤ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، بسبب الطلب العالمي المتزايد على الطاقة، والحاجة إلى ضمان الإمداد الآمن بالطاقة، وتنامي الشواغل العالمية المتعلقة بتغير المناخ. وأردف يقول إن إحدى الرسائل الرئيسية التي صدرت عن المؤتمر الوزاري المعني بالطاقة النووية في القرن الحادي والعشرين المعقود في سان بطرسبورغ في حزيران/يونيه ٢٠١٣، هي أن الطاقة النووية ستلعب دوراً مهماً في تحقيق أمن الطاقة وبلوغ أهداف التنمية المستدامة في كثير من البلدان. وأضاف أن الوكالة تعمل في هذا الصدد مع حكومة كازاخستان لإنشاء مصرف تابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية لليورانيوم منخفض التخصيب لضمان الإمداد اللازم بالوقود النووي.

٣٣ - وأردف يقول إنه في غضون السنوات الثلاث المنقضية منذ وقوع حادثة محطة كهرباء فوكوشيما دياتشي، أمكن إحراز تقدم كبير في تنفيذ خطة عمل الوكالة بشأن الأمان النووي، وأنه يُنتظر استكمال التقرير الذي تعدده الوكالة عن فوكوشيما بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وأضاف أنه جرى في اجتماع الاستعراض السادس المعقود مؤخراً للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي، النظر في الدروس

تتعاون على الفور مع الوكالة في تنفيذ اتفاق الضمانات المتعلقة بها وتسوي جميع المسائل المعلقة.

٣٨ - وفيما يخص تنفيذ الضمانات في جمهورية إيران الإسلامية قال إن المدير العام للوكالة ونائب الرئيس الإيراني وقعا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بيانا مشتركا بشأن إطار للتعاون اتفقا بموجبه على زيادة مستوى التعاون فيما يتعلق بأنشطة التحقق التي تقوم بها الوكالة، وتسوية جميع قضايا الحاضر والماضي. وشرعت الوكالة أيضا في أنشطة الرصد والتحقق المنصوص عليها في خطة العمل المشتركة المتفق عليها بين جمهورية إيران الإسلامية والصين وفرنسا وألمانيا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وأضاف أن التدابير التي نفذتها جمهورية إيران الإسلامية والالتزامات التي قطعتها على نفسها تمثل خطوة إيجابية إلى الأمام، لكن الكثير لا يزال يتعين عمله من أجل التوصل إلى تسوية لجميع المسائل المتعلقة وبخاصة المسائل المتصلة بالأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامجها النووي وتنفيذ إيران لبروتوكولها الإضافي.

٣٩ - وفيما يتعلق بالجمهورية العربية السورية قال إن الوكالة استخلصت في حزيران/يونيه ٢٠١١ أن المباني التي دُمرت في موقع دير الزور في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ يرجح كثيرا أنها كانت لمفاعل نووي كان يتعين إعلان الوكالة به. وقد أفاد مجلس المحافظين جميع الدول الأعضاء في الوكالة عن عدم امتثال الجمهورية العربية السورية لاتفاق الضمانات الخاص بها، وأطلع مجلس الأمن والجمعية العامة على ذلك. وأضاف أن استنتاج الوكالة لا يزال قائما. وقد دعا المدير العام حكومة الجمهورية العربية السورية إلى التعاون التام مع الوكالة فيما يخص المسائل غير المبثوث فيها المتصلة بموقع دير الزور ومواقع أخرى.

٤٠ - واحتتم بقوله إن الوكالة استضافت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ منتدى لتدارس الصلة الممكنة بين

بروتوكولات إضافية لاتفاقات الضمانات الشاملة مما رفع عدد الدول الأعضاء الموقعة للبروتوكولات الإضافية إلى ١٢٢ دولة. وأكد أنه لا يتسنى للوكالة تقديم ضمانات موثوقة بعدم تحريف المواد والأنشطة النووية المعلنة أو غير المعلنة، إلا بالنسبة للدول التي تسري بشأنها اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية. ومن هنا، فإنه يحث جميع الدول على القيام في أقرب وقت ممكن بإبرام هذه الاتفاقات ووضعها موضع التنفيذ. وقال إنه يتعين على جميع الدول التي أبرمت بروتوكولات الكميات الصغيرة إما أن تعدّل هذه البروتوكولات أو تبطلها، حسب الاقتضاء.

٣٦ - وأوضح أن المدير العام أصدر في آب/أغسطس ٢٠١٣ تقريرا عن الأطر المفاهيمية لتنفيذ الضمانات وصياغتها على صعيد الدول. وسوف يشكل الحوار الجاري مع الدول الأعضاء الأساس الذي يُستند إليه في إعداد تقرير يقدم مستقبلا بشأن هذه المسألة بما يتيح للوكالة التركيز بشكل أفضل على جهود التحقق التي تقوم بها وتخصيص مواردها على نحو أكفأ، أخذا بعين الاعتبار أن مسؤولياتها في مجال الضمانات تشهد توسعا مستمرا؛ وأوضح أن الوكالة تطبق في الوقت الحاضر ضمانات مع أكثر من ١٨٠ بلدا تشمل أكثر من ٢٥٠ منشأة بمعدل زيادة مقداره مائة في المائة مقارنة بعام ٢٠١٠.

٣٧ - وانتقل إلى نقطة أخرى فقال إن الوكالة لم تتمكن من إنجاز أي تدابير للتحقق في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، لكنها تقف على أهبة الاستعداد للقيام بدور أساسي في التحقق من البرنامج النووي لهذا البلد. وأضاف أن المدير العام يواصل دعوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال التام لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن

٤٣ - وأضاف أن منغوليا، من منطلق إيمانها بإمكانية ووجوبية مشاركة كل دولة في قضية عدم الانتشار النووي والإزالة الكاملة للأسلحة النووية، سنّت قانوناً يضيف طابعاً مؤسسياً على مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، وهي خطوة حظيت بتقدير وإشادة في إطار فعاليات جائزة السياسات المستقبلية لعام ٢٠١٣. وأضاف أن اللجنة الدائمة المعنية بالأمن والسياسة الخارجية في البرلمان المنغولي أنشأت في عام ٢٠١٤ فريقاً عاملاً لتقييم هذا القانون ورصد تنفيذه وأوصت بقيام تعاون وثيق مع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية والدول الأطراف في معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية وسائر الدول والمنظمات الدولية من أجل زيادة توطيد مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية. وقال إن تقرير الفريق سيصدر كوثيقة رسمية للجمعية العامة.

٤٤ - السيد لوموناكو (المكسيك): لاحظ أن الدورة الحالية للجنة تنعقد وسط توترات إقليمية جديدة في مناطق مختلفة من العالم وأن البعض قد يلجأ إلى استغلالها لتبرير وجود الأسلحة النووية بل والمجادلة دفاعاً عن حقبة جديدة لانتشارها. واستدرك قائلاً إن نظام الأمن العالمي لا يمكن أن يُبنى على مراكمة أسلحة الدمار الشامل أو التهديد باستعمالها.

٤٥ - ورأى أنه أمكن تحقيق بعض التقدم فيما يتعلق بمنع الانتشار وبخاصة عدم الانتشار الأفقي، وحماية الحق في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، لكن الركيزة الثالثة للمعاهدة، وهي نزع السلاح، لا تزال أبعد من أن تكون قد أُجرت. ورغم ما تقضي به أحكام المادة السادسة من المعاهدة، لم يجرّ حتى الآن ولو مجرد عقد مفاوضات لاتخاذ تدابير فعالة لوقف سباق التسلح النووي أو وضع معاهدة لنزع السلاح العام والكامل. ورأى أن الأمر الأكثر مدعاة للقلق هو اتجاه

تجارب المناطق الخالية من الأسلحة النووية وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وأنها تقوم علاوة على ذلك بمواصلة تقديم المساعدة للجهود التي تستهدف إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى.

٤١ - السيد أوتش (منغوليا): رحب باسم وفده بالتطورات والجهود الإيجابية في ميدان نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي التي شهدتها العام الماضي وتضمنت انعقاد المؤتمر الثاني المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، ومؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٤، وصدور البيان المشترك عن مؤتمر بيجين للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية المعنون: تعزيز الثقة الاستراتيجية والعمل معاً من أجل تنفيذ نتائج استعراض عدم الانتشار النووي، الذي جرى اعتماده في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وأضاف أن اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، ولّد قوة دفع لاتخاذ خطوات جادة صوب تحقيق نزع السلاح النووي وقاد إلى اعتماد قرار الجمعية العامة ٣٢/٦٨.

٤٢ - وأردف يقول إن وفده يتطلع قُدماً لاكتساب دعم أوسع لاقتراحه المتعلق بإجراء دراسة شاملة ثانية لجميع جوانب إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، من أجل الاستفادة من التقدم المحرز ورسم خطوات لمسيرة العمل المستقبلي الداعم لإنشاء هذه المناطق باعتبارها تدابير إقليمية عملية تعزز أهداف إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وأشار إلى أن منغوليا تبذل جهوداً في هذا الصدد من خلال تدعيم مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية وتقديم الدعم للمناطق الخالية من الأسلحة النووية. وطالب بتقوية المناطق الحالية واتخاذ إجراءات لتشجيع إنشاء مناطق جديدة بما فيها في الشرق الأوسط وشمال شرق آسيا.

نووي. وانتهى قائلاً إن وفده يؤمن بأن الوقت قد أزف لبدء عملية دبلوماسية ووضع جداول زمنية محددة وتحديد أفضل منتدى لوضع صك دولي ملزم قانوناً يحظر الأسلحة النووية.

٤٨ - السيد بالسليف (الدانمرك): استهل موضحاً أن بلده، إضافة إلى ما يقدمه من اشتراكات كبيرة إلى الميزانية العادية للوكالة الدولية للطاقة الذرية وصندوق التعاون التقني، تعهد بتقديم مبلغ ١,١ مليون يورو لصندوق الأمن النووي و ٢٧٠.٠٠٠ يورو للمهام التي تضطلع بها الوكالة لرصد تنفيذ خطة العمل المشتركة مع جمهورية إيران الإسلامية والتحقق منه.

٤٩ - ومضى يقول إن صبر الناس بات ينفذ بشكل متزايد إزاء قلة التقدم المحرز في ميدان نزع السلاح النووي، وأنهم يطالبون الدول بمضاعفة جهودها من أجل القضاء على الخطر المائل لهذه الأسلحة العشوائية هائلة التدمير، والحيلولة بشكل مطلق دون استخدامها ثانية. ولاحظ أن الدول الأطراف متخلفة عن المواعيد الزمنية لتنفيذ أحكام المعاهدة وتحقيق أهدافها. وتسلم حكومته بما أنجز من تقدم كبير في ميدان نزع السلاح بخصوص تخفيض المخزونات وعدد الرؤوس المنشورة، وترحب بمعاهدة (ستارت الجديدة) لكنها ترى أنه لا يمكن التماس الأعذار لاستمرار وجود أكثر من ١٧.٠٠٠ رأس نووي على كوكب الأرض أو لاستمرار وجود معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خارج نطاق السريان. وأضاف أن وفده يؤيد دعوة رئيس الولايات المتحدة إلى إجراء خفض متبادل لأسلحة الولايات المتحدة والاتحاد الروسي النووية غير الاستراتيجية الموجودة في أوروبا.

٥٠ - وأوعز أيضاً إلى قلة التقدم المحرز في جدول أعمال عدم الانتشار. وأنه رغم التقارير المشجعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية بامتنال جمهورية إيران الإسلامية لخطة العمل المشتركة وإطار التعاون المبرم بين إيران والوكالة، لا يزال

بعض البلدان إلى تفسير التمديد اللاهوائي للمعاهدة على أنه يعني الاعتراف بحق مزعوم بامتلاك الأسلحة النووية إلى ما لا نهاية. وأكد أن وفده يرفض بشدة هذه الفكرة وأنه طالما جادل بأن امتلاك الأسلحة النووية من قِبَل حفنة من الدول لا يمكن أن يُقبل إلا على أساس محدد وهو أن المعاهدة كانت ترتيباً مؤقتاً وانتقالياً ريثما تتم الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة. وأضاف أن مثل هذا التسامح لا ينطوي مطلقاً على قبول ضمني بقانونية أو مشروعية امتلاك الأسلحة النووية.

٤٦ - واسترسل يقول إنه في ضوء فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، سيتابع وفده باهتمام الدعوى التي رفعتها جزر مارشال أمام المحكمة بشأن انتهاك الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزاماتها بالانتهاء من إجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي.

٤٧ - ورأى أنه حتى ولو كان عدد الأسلحة النووية في العالم وخطر اندلاع مواجهة عسكرية أقل الآن مما كان عليه من ٥٠ عاماً مضت، لا توجد أي ضمانات بقطعية عدم استعمال الأسلحة النووية، عمداً أو سهواً. وأضاف أن مجرد وجود هذه الأسلحة يمثل مخاطر غير محسوبة بوقوع حرب أو حادثة أو أخطاء أو تحويلها إلى أيادي جهات من غير الدول. وأوعز إلى أن الآثار الإنسانية والمخاطر التي ينطوي عليها وجود الأسلحة النووية يدعو لبث الحياة في آلية نزع السلاح التي أصيبت بالشلل على مدى ١٨ عاماً، ومعاودة الدخول في مفاوضات متعددة الأطراف من أجل النهوض بالقانون الدولي لنزع السلاح وصياغة معايير دولية جديدة. ولاحظ أن المشتركين في المؤتمر الثاني المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية المعقود في ناياريت بالمكسيك في يومي ١٣ و ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤، تناولوا الجوانب التقنية والعلمية للعواقب الإنسانية المدمرة التي يمكن أن تنشأ عن تفجير سلاح

تفجير سلاح نووي سواء بقصد أو بغير قصد، يتسبب في عواقب طويلة المدى تطول الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والأمن الغذائي والصحة العامة والبيئة، وأن الفقراء والضعفاء سيكونون الأشد تضرراً. وقالت إن الآثار التخريبية للتفجيرات النووية واقتران ذلك بطابعها العشوائي الخارج عن السيطرة يجعل استخدامها تحت أي ظرف انتهاكاً للقانون الدولي، وبخاصة القانون الإنساني. ورأت أن هذه الاعتبارات ينبغي أن تكون حاضرة في صميم جميع المداولات والإجراءات والقرارات المتعلقة بالأسلحة النووية. وأضافت أن التحديات التي تواجهها الدول الأطراف في الوقت الراهن تتمثل في كيفية قيامها بترجمة التأييد الضخم المتنامي عبر المناطق لهدف إزالة تهديدات هذه الأسلحة إلى إجراءات عملية ملموسة، وفاءً بالالتزامات الجماعية بموجب المادة السادسة من المعاهدة.

٥٣ - وانتقلت إلى نقطة أخرى فقالت إن وفدها دأب منذ أجل طويل على تأييد اتباع مسارٍ منهجي وتصاعدي إزاء نزع السلاح النووي، يجري ضمن إطار من الاتفاقات المتعاضدة. وحتى يكون لهذا المسار مصداقية لا بد أن يؤدي ثماراً من التقدم المطرد والملموس مقيساً بخطوات محددة تستند إلى نقاط مرجعية واضحة، تفي بمبادئ نزع السلاح النووي المتمثلة في الشفافية والارجعة والقابلية للتحقق. ولاحظت أن الكثير من هذه المبادئ مُقرٌّ بالفعل لكنه غير منفَّذ.

٥٤ - وأردفت تقول إن تطوير فئات جديدة من الأسلحة النووية ووسائل إيصالها يشير بوضوح إلى أن بعض البلدان لا يزال تحذوه أمان استبقاء هذه الأسلحة إلى ما لا نهاية مخالفةً لالتزاماته القانونية والتزاماته السياسية. واعتبرت أنه ريثما تتم الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، التي رأت فيها الضمانة الوحيدة لعدم استخدام هذه الأسلحة مطلقاً، تمثل

يتعين استعادة الثقة الدولية في الطابع السلمي الحصري للبرنامج النووي الإيراني في المدى الطويل. وأعرب عن القلق العميق الذي يساور وفده إزاء الأنشطة التي تجري في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بما فيها عمليات إطلاق القذائف التسيارية وإجراء التجارب النووية وتخصيب اليورانيوم وتشديد مفاعل للماء الخفيف في انتهاك صارخ للالتزامات الدولية لهذا البلد.

٥١ - وانتقل إلى نقطة أخرى فلاحظ أن مصداقية آلية نزع السلاح المتعدد الأطراف والثقة فيها تتآكل مع استمرار المأزق غير المقبول الذي وقع فيه مؤتمر نزع السلاح. وتتآكل المصداقية والثقة أيضاً جراء تدخل الاتحاد الروسي العسكري في أوكرانيا والضم المزعوم لشبه جزيرة القرم، بما ينطوي عليه ذلك من انتهاكات لطائفة من الالتزامات الدولية تشمل الالتزامات المنصوص عليها بموجب مذكرة بودابست، وجراء العجز عن عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط تحضره جميع دول المنطقة. وشدد على ضرورة إعادة بناء المصداقية والثقة باتباع النهج الذي تفصله الورقة المعنونة "لبنات بناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية" (NPT/CONF.2015/PC.III/WP.23). واختتم قائلاً إنه يتعين على الدول أن تثبت أبعارها على هدف نزع السلاح العام والكامل على النحو المنصوص عليه صراحة ودون مواربة في المعاهدة.

٥٢ - السيدة ماكسكاتو - ديسكو (جنوب أفريقيا): قالت إن الأسلحة النووية قادرة على إيقاع معاناة بالبشر يعجز عنها الوصف والتسبب في أضرار تتناقلها الأجيال، وإنه لا مكان لهذه الأسلحة في حقبة ما بعد الحرب الباردة لأنها عديمة النفع في مواجهة المخاطر التي يتعرض لها العالم المعاصر. وأضافت أنه من الواضح أن الأثر الذي ينجم عن

٥٨ - السيدة هيغي (نيوزيلندا): استهلت بالقول أن نيوزيلندا ترفض نبوءة الفشل المحتوم لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٥. وترى بدلا من ذلك، أن إبقاء عملية المؤتمر في مسارها السليم مسألة ترجع بأكملها إلى الدول الأطراف، التي ينبغي أن تتأكد من إنجاز تقدم مرضٍ في جميع ركائز المعاهدة. وأكدت ضرورة زيادة المثابرة في جهود نزع السلاح النووي على النحو المنصوص عليه في الإجراء ٥ للوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. وأبدت أسف وفدها لأن الدول الحائزة للأسلحة النووية اختارت عدم المشاركة في مؤتمري الآثار الإنسانية للأسلحة النووية، التي رأت فيهما جزءا أساسيا في جهود ضمان إحراز تقدم بشأن المادة السادسة من المعاهدة. وتمنت أن يكون بوسع الميسر والجهات المشاركة في الدعوة لعقد مؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، القيام في أقرب وقت ممكن بتحديد موعد لانعقاد هذا المؤتمر المؤجل.

٥٩ - وأردفت تقول إن نيوزيلندا تؤمن بقوة بأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي مرتبطان برباط لا ينفصم، وأن كلا منهما يعضد الآخر. وقد وقّعت نيوزيلندا، انطلاقا من التزامها بالحفاظ على تكامل نظام ضمانات المعاهدة، بروتوكول الكميات الصغيرة المعدل الملحق باتفاق الضمانات الشاملة الذي أبرمته مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما انضمت إلى لجنة زانغر. وأعربت عن ترحيبها بالتقدم المحرز مؤخرا في الجهود الدولية لتسوية الشواغل العالقة المتصلة بالضمانات في جمهورية إيران الإسلامية وشجعت جميع الأطراف ذات الصلة على اتباع نهج بناء من أجل الحصول على ضمانات بشأن الطابع السلمي الحصري للبرنامج النووي لإيران. وأضافت أن حق الدول الأطراف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية يجيء مقترنا بالالتزام بضمان أعلى معايير ممكنة للأمان والأمن

الضمانات الأمنية السلبية الفعالة والملزمة قانونا في إطار المعاهدة تديرا عمليا مرحليا يعزز نظام عدم الانتشار.

٥٥ - وحثت باسم وفدها جميع الدول التي لم تدخل بعد في اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وأكدت أن السلطة الوحيدة المعترف بها عالميا والحائزة لقدرة التحقق والتأكد من الامتثال لهذه الاتفاقات هي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٥٦ - وعرجت على موضوع المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي تنشأ فيما بين دول المنطقة المعنية على أساس اتفاقات يتم التوصل إليها بحرية، ورأت أنها تقوم بدور مهم في منع الانتشار الرأسي والأقليمي للأسلحة النووية وتعزز السلام والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي وتوطد نزع السلاح ونظام عدم الانتشار النووي. وطالبت جميع الدول بمضاعفة جهودها لضمان عقد مؤتمر لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن، تشترك فيه جميع دول المنطقة.

٥٧ - واختتمت بالتحذير من اتخاذ أي قرار يرقى إلى إعادة تفسير الحق غير القابل للتصرف في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية أو فرض أي قيود عليه، إعمالا لما هو منصوص عليه في المادة الرابعة من المعاهدة. ورأت أن الطاقة النووية والتطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية، إذا ما ارتقي بها إلى حدها الأمثل، يمكن أن تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأضافت أن هذه التكنولوجيات تنطوي أيضا على أهمية خاصة بالنسبة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والمعجل في أفريقيا وتتصل به اتصالا وثيقا. ومن هنا يعلّق وفدها أهمية كبيرة على برنامج التعاون التقني للوكالة، وضرورة أن يحظى البرنامج بالتمويل الكافي المضمون القابل للتنبؤ به.

خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، وأنها وقّعت إعلانين مع منغوليا بشأن مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية. وتستعد فرنسا أيضا لتوقيع بروتوكول معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. كما تتطلع إلى انعقاد مؤتمر لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن. وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، تعطي فرنسا أولوية للتحرك قُدمًا بعملية التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ورأى أن فرنسا كانت تفضل إجراء المفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح؛ لكن المناقشات التي أجراها فريق الخبراء الحكوميين في نيسان/أبريل ٢٠١٤ كانت مفيدة للغاية.

٦٢ - وأردف يقول إن هدف إنشاء عالم خالٍ من الأسلحة النووية لا يمكن أن يتقرر في المطلق من دون وضع السياق الاستراتيجي الدولي بعين الاعتبار؛ ولا بد أن يكون التوصل إلى تحقيق هذا الهدف محصلة لعمل تدريجي وجماعي يقترن باتخاذ تدابير ملموسة. ورأى أن تقويض المنتديات القائمة بما فيها اللجنة، عن طريق إنشاء عمليات موازية والتشكيك في نهج الخطوة خطوة الذي نادى به خطة العمل لعام ٢٠١٠، مثلما يبين من بعض المبادرات المطروحة أخيرا داخل الأمم المتحدة وخارجها، لن يسهم على أي نحو في الدفع بتزع السلاح النووي قُدمًا، بل سيؤدي عمليا إلى تعريضه للخطر.

٦٣ - واسترسل يقول إن فرنسا تحافظ على التزامها بكفالة التطوير المسؤول للطاقة النووية المتماشية مع أعلى معايير الأمان والأمن وعدم الانتشار، من جانب جميع الدول التي تفي بدقة بالتزاماتها الدولية وتطبق برامج نووية مدنية بنية حسنة. وتحقيقا لهذه الغاية، ترى أن التعاون الدولي وخاصة في مجال التدريب، يعد مطلبًا أساسيًا. وأعرب عن تأييد فرنسا لجميع الإجراءات المتخذة لزيادة تعزيز نظام الضمانات

النوويين. وأكدت أن نيوزيلندا تواصل مشاركتها النشطة في جهود تعزيز النظام العالمي للأمن النووي، بما في ذلك عن طريق رصد تنفيذ خطة العمل بشأن الأمان النووي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٦٠ - السيد سيمون ميشيل (فرنسا): لاحظ في البداية التقدم اليسير المحرز خلال العام الماضي فيما يتصل بالتعامل مع أزمات الانتشار، وأن هناك مع ذلك الكثير الذي لا يزال يتعين عمله. وقال إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تواصل تطوير ترسانتها وبرامجها للقذائف التسيارية منتهكة التزاماتها الدولية. وفيما يخص البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية اعتبر أن خطة العمل المشتركة التي اعتمدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ تمثل تطورا مشجعا، مثلها في ذلك مثل استهلال مفاوضات بناءة من أجل التوصل إلى تسوية شاملة. وأضاف في هذا الصدد أن هدف حكومته هو أن يجري في إطار مناقشات الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية + ١ التوصل إلى اتفاق يمتثل لمبادئ صارمة. ورأى أن مثل هذه الأزمات تشكل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي وعقبة بوجه تنمية التعاون النووي المدني وعقبة بوجه نزع السلاح، وهو ما يزيد أكثر من أي وقت مضى ضرورة البت بشكل قاطع فيما ينبغي أن تكون عليه عواقب عدم الامتثال للمعاهدة عندما يقوم عليه الدليل، وإساءة استعمال حق الانسحاب.

٦١ - ومضى يقول إن فرنسا ستواصل النهوض بكامل مسؤولياتها كدولة حائزة للأسلحة النووية. وأن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية تنتهج عملية مؤتمر الدول الخمس بهدف تعزيز الثقة المتبادلة فيما بينها والعمل على المصطلحات النووية ومسائل التحقق والشفافية. ولاحظ أن هناك تقدماً آخر يُحرز على صعيد المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وأضاف أن فرنسا ستوقّع يقيناً بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة

الديمقراطية، واستمرارهما في عدم احترام التزامهما بموجب المعاهدة يقوض سلامة المعاهدة وسلطتها. وقالت أيضاً إن البرامج النووية والباليستية الجارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تخلق تهديدا واضحا للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي وتشكل انتهاكا صارخا للقرارات العديدة لمجلس الأمن؛ ولا بد أن تفي هذه الحكومة بالتزاماتها الدولية في مجال عدم الانتشار وأن تستأنف الالتزام بالمعاهدة. وأردفت تقول إن على الدول الأطراف أن تضمن أنه لن يكون ممكنا أبدا أن تستفيد دولة من التعاون النووي السلمي ثم تمضي إلى سبيل الاستخدام غير المشروع للتكنولوجيا والمواد التي تتلقاها في أغراض التسليح، وتدعي بعد ذلك أن المعاهدة لم تعد تنطبق عليها. وفضلاً عن ذلك، وبالرغم من حدوث بعض التقدم الدبلوماسي مؤخراً مع جمهورية إيران الإسلامية لا يزال هناك الكثير الذي يجب تحقيقه من أجل تسوية جميع مسائل عدم الامتثال فيها. وطالبت مجلس محافظي الوكالة بضمان قيام الوكالة بالتقصي الكامل للأنشطة الإيرانية التي أفيد بها المجتمع الدولي في عام ٢٠١١، والتحقق من امتثال الحكومة لالتزاماتها. وفي هذا الصدد أبرزت أهمية اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية للوكالة باعتبارها معيار التحقق النووي المنطبق بالنسبة لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

٦٨ - ومضت تقول إن كندا تدين التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وترى فيه انتهاكا واضحا لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية والالتزامات الاتحاد الروسي بموجب ميثاق الأمم المتحدة ومذكرة بودابست لعام ١٩٩٤. وكررت نداء حكومتها للاتحاد الروسي بسحب قواته.

٦٩ - وانتقلت إلى نقطة أخرى فقالت إن استمرار إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية والمعدات النووية المتفجرة الأخرى يمثل تحدياً آخر للمعاهدة. وقد يسرت كندا مرارا جهوداً ترمي إلى النهوض بمفاوضات وقف إنتاج جميع المواد الانشطارية وسوف تترأس فريق الخبراء الحكوميين المعني بهذه

الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبالأخص في مجال التطوير المستمر للضمانات على مستوى الدول. ورأى أن التحقق لا بد أن يكون مستندا إلى تنفيذ اتفاق للضمانات الشاملة وبروتوكول إضافي.

٦٤ - وفيما يتعلق بالأمن النووي، رأى أن ثمة ضرورة لتقوية الحماية التي تتمتع بها المصادر المشعة بما يضمن لها نفس معايير الأمان والأمن المنطبقة على المواد النووية. وأشار في هذا الصدد إلى أن حكومته قامت في الآونة الأخيرة بالإعلان عن مبادرة تدعو إلى إنشاء فريق لموردي المصادر المشعة ذات المستوى الإشعاعي المرتفع.

٦٥ - واختتم قائلاً إن فرنسا تدين انتهاك الاتحاد الروسي لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، وترى فيه مخالفة لميثاق الأمم المتحدة ومذكرة بودابست لعام ١٩٩٤، التي جرى اعتمادها بمناسبة انضمام أوكرانيا إلى المعاهدة.

٦٦ - السيدة غولبرغ (كندا): أشارت إلى أن العالم صار أكثر أمنا في وجود معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أكثر منه في عدم وجودها وأن هناك مع ذلك الكثير الذي لا يزال يتعين عمله لضمان التنفيذ الكامل للمعاهدة. ولهذا السبب ترفض كندا الدعاوى المتشائمة بأن مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ مآله الفشل. وترى أن مواجهة التحديات التي تواجهها المعاهدة لا يكون بإنشاء عمليات خارج المعاهدة بل بمضاعفة الجهود للوفاء بالالتزامات القائمة. ورأت أن الاتفاق على جدول أعمال وتوصيات لنظرها في عام ٢٠١٥ يمكن أن يمهد السبيل للتوصل إلى محصلة إيجابية في مؤتمر الاستعراض المرتقب.

٦٧ - ومضت تقول إن عدم الالتزام بالمبادئ الأساسية للمعاهدة الذي تواصل إظهاره عدة دول أطراف، مسألة تدعو إلى القلق الشديد. واعتبرت أن أنشطة الانتشار النووي لجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا الشعبية

السلاح وعدم الانتشار. وطالب الدول بإبداء إرادة سياسية أشد عزمًا من أجل تحقيق هدف إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية وضمان الأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وأضاف أن أوروغواي كداعية غيرورة لإنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية وعضو في المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تشعر بالأسف لعدم التمكن من عقد مؤتمر لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وتحت جميع الأطراف على تيسير عقد هذا المؤتمر في أقرب وقت ممكن. وتدعو حكومته أيضاً الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الأخرى المذكورة في بروتوكولات المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية إلى توقيع هذه البروتوكولات والتصديق عليها في أقرب وقت ممكن والقيام، بدون أي شرط، بسحب جميع تحفظاتها وسوى ذلك من التفسيرات الأحادية التي تؤثر في وضعية خلو هذه المناطق من الأسلحة النووية.

٧٤ - واسترسل يقول إن المؤتمرين الأخيرين المتعلقين بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية يكشفان عن أن الإنسانية ستعيها الحيلة في حالة الاستخدام المقصود أو العارض للأسلحة النووية. ولهذا السبب، وريثما تتم الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، لا بد أن تعطى أولوية للتفاوض على اتفاق ملزم وغير مشروط بشأن الضمانات الأمنية السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها. ودعا إلى ضرورة القيام في جميع الأحوال بالاستئناف الفوري لمفاوضات نزع السلاح.

٧٥ - وكرّر الإشارة إلى أهمية دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيّز النفاذ في موعد مبكر، ودعا الدول المذكورة في المرفق الثاني إلى القيام على وجه السرعة بالتصديق على الاتفاقية، ودعا جميع الدول إلى احترام الوقف

المسالة. وبالنظر إلى عدم قدرة مؤتمر نزع السلاح على بدء المفاوضات ذات الصلة، تدعو حكومتها جميع الدول الأطراف إلى التفاعل مع الفريق الذي يمكن أن يُستعان بتوصياته كمرجع للمفاوضات التي تجري في المستقبل. وأضافت أن كندا وشركاءها في المبادرة الموسعة لعدم الانتشار ونزع السلاح على النطاق الإقليمي تواصل العمل للدفع قُدمًا بتنفيذ عناصر رئيسية أخرى في خطة العمل لعام ٢٠١٠.

٧٠ - وشددت على ضرورة أن تقوم الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، بالوفاء بالتزاماتها في ميدان نزع السلاح، ورأت أن التبليغ الفعال عن الجهود التي تبذلها من شأنه أن يدعم الثقة في الالتزامات المنصوص عليها بموجب المادة السادسة من المعاهدة. وقالت إن كندا تتطلع للحصول في الدورة الحالية وفي الاجتماعات المقبلة على تقارير شاملة من الدول الحائزة للأسلحة النووية بهدف زيادة تعزيز الشفافية فيما يتعلق بأنشطة نزع السلاح النووي.

٧١ - وأردفت تقول إن نجاح مؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط يتوقف على حضور جميع الأطراف في المنطقة، على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية. وتمنت أن يكون باستطاعة المشاورات غير الرسمية تحقيق هذا الهدف.

٧٢ - واحتتمت بقولها إن كندا شاركت في المناقشات الأخيرة بشأن العواقب الإنسانية المدمرة التي يمكن أن تنجم عن تفجير سلاح نووي، وهو تصرف لا بد أن يُبذل كل جهد ممكن لمنع حدوثه. ورأت أنه يقع على الدول الأطراف من ثم واجب السعي الحثيث من أجل تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٠ إلى الحد الأقصى الممكن قبل انعقاد مؤتمر الاستعراض المقبل ضمانا لنجاحه.

٧٣ - السيد كونكيه (أوروغواي): أكد التزام بلده، غير الحائز للأسلحة النووية، التزاما قاطعا بتعزيز نظام نزع

الدول، التي تكون لها أهداف إرهابية، وعن طريق تقوية الأمن المادي. وأشار في هذا الصدد إلى الجهود الرامية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وإلى عقد مؤتمر قمة الأمن النووي في لاهاي. وطالب بضرورة التوصل إلى اتفاق فيما بين الدول الأطراف بشأن نهج الرد على انسحاب أي دولة طرف من المعاهدة.

٧٩ - واحتتم قائلاً، إن حكومته تود أن تبرز أهمية عقد مؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. كما تدين التفجيرات النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتدعو هذا البلد إلى مواصلة الالتزام بالمعاهدة واتفاقات الضمانات الشاملة المتعلقة به مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتوقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وترحب حكومته أيضاً بوضع خطة عمل من أجل جمهورية إيران الإسلامية وتتمنى أن يمثل هذا البلد امثالاً تاماً للتدابير التي وافق عليها.

٨٠ - السيدة ناتيفيداد (الفلبين): استهلت بالإعراب عن القلق الشديد الذي يساور حكومتها إزاء عجز الدول الأطراف عن النهوض بالالتزامات المحددة في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠، والمنعكس في إخفاق دورة مؤتمر نزع السلاح المختتمة مؤخراً في التوصل إلى توصيات متوافق عليها لتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، وتأخر عقد مؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. واعتبرت هذا المؤتمر خطوة حاسمة أولى من أجل التوصل إلى سلام دائم في الشرق الأوسط.

٨١ - ومضت تقول إنه بعد مرور خمسين عاماً على الحملة العالمية للقضاء على الأسلحة النووية، بات العالم يدرك تمام الإدراك الاحتمالات التدميرية لرأس نووية واحدة، التي لا يزال الكثير منها موجوداً إلى الآن. وأكدت أن وقت الصبر

الاختياري للتجارب النووية والأنشطة ذات الصلة. وعلاوة على ذلك رأى ضرورة اتخاذ خطوات لبدء المفاوضات المتعلقة بوقف إنتاج المواد الانشطارية. ودعا أخيراً، دعا إلى ضرورة مواصلة تعزيز نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ليكون جاهزاً لمواجهة مخاطر الانتشار، ورأى أن هذا الهدف يستدعي من ثم قيام جميع الدول بالانضمام إلى البروتوكول الإضافي لنظام الضمانات.

٧٦ - السيد أوبارزون مارشيسي (إسبانيا): استهل بيانه قائلاً إن حكومته تحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على تعزيز التزاماتها بترع السلاح النووي، على النحو المنصوص عليه في المادة السادسة من المعاهدة، وأبرز في هذا السياق المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق الدول التي تملك أكبر الترسانات النووية. وقال في ذلك الصدد إن اقتراح رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١٣ بتخفيض حجم الأسلحة الاستراتيجية بمعدل الثلث خطوة إيجابية. وطالب جميع الدول الأطراف بإعادة تأكيد تعهداتها بالوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة ومواصلة التحرك صوب الالتزام والتنفيذ العالميين.

٧٧ - وانتقل إلى نقطة أخرى قائلاً إنه بعد انقضاء اثنين وعشرين عاماً على تخلي بيلاروس وكازاخستان وأوكرانيا عن السلاح النووي التي ورثته عن الاتحاد السوفييتي وانضمامها إلى المعاهدة كدول غير حائزة للأسلحة النووية، لا تزال مسألة ضمانات السلامة الإقليمية والأمن الإقليمي التي أعطيت لهذه البلدان تكتسي أهمية خاصة.

٧٨ - ودعا إلى دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بسرعة، وإلى أن تبدأ في مؤتمر نزع السلاح دون أي إبطاء مفاوضات تتعلق بوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويتعين أيضاً إحراز تقدم في مكافحة التفاوت في انتشار الأسلحة النووية. يمنع حيازتها من قبل الجهات من غير

للمجتمع الدولي في ضمان إسهام عملية الاستعراض في تعزيز المعاهدة بشكل مطّرد، بدلا من التآرجح بين النجاح والفشل. واعتبر أن استعراض عام ٢٠١٥ سيّيح للدول الأطراف تقييم تنفيذها للالتزامات الواقعة على كاهلها بموجب الركائز الثلاث للمعاهدة. وطالب الدول الأطراف أن تبذل جهودا إضافية لتحقيق الشفافية لكي تتاح صورة أوضح عن الحالة. وأفاد بأن سويسرا قدمت تقريرها الوطني الثاني بشأن تنفيذها لخطة العمل لعام ٢٠١٠،

٨٤ - وانتقل إلى نقطة أخرى فأشار إلى حدوث بعض التطورات المشجعة في مجال عدم الانتشار النووي، بما في ذلك عملية التفاوض بشأن البرنامج النووي الإيراني في إطار خطة العمل المشتركة المتفق عليها في نهاية عام ٢٠١٣، والمشاوورات المتعلقة بالمؤتمر المرجأ المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وقال إن وفده يبحث بلدان هذه المنطقة على إجراء مناقشات بناءة بهدف تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. ولاحظ أخيراً أنه من الأمور المشجعة تلك النتائج التي توصل إليها المؤتمر الوزاري للوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ٢٠١٣، والنتائج التي توصل إليها مؤتمر قمة الأمن النووي، المعقود في آذار/مارس، ٢٠١٤،

٨٥ - واسترسل يقول إن أوجه التقدم المحرز في عدم الانتشار تتناقض تناقضا شديدا مع عدم تحقيق تقدم إضافي في مجال نزع السلاح النووي. كما أنه لا يرى حاليا أي دلائل على حدوث تغيير حاسم في العقائد النووية للدول الحائزة للأسلحة النووية أو في تكوين ترساناتها النووية؛ بل أن هذه الدول تسعى بدلا من ذلك إلى التطوير النوعي لأسلحتها النووية والإبقاء على ترسانات كبيرة. وأضاف أن احتلال التوازن في تنفيذ الركائز الثلاث للمعاهدة مسألة تدعو للأسف لأن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ألزمت نفسها بتعزيز عمليات داعمة لنزع السلاح النووي، بما في ذلك اتباع

قد انقضى؛ لأنه من غير الواقعي أن يُطلب إلى العالم أن يقف مكتوف الأيدي بينما يستمر الإصرار على اتباع صيغة أثبتت باستمرار عجزها عن العمل. وأكدت أن وفدها يرحب بزيادة التفاعل من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن تنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة وخطة العمل لعام ٢٠١٠، آملاً أن تتحول هذه المشاركة في نهاية المطاف إلى محفل متعدد الأطراف من أجل تخفيض الترسانات النووية. وأضافت أن الفلبين ستصر على وضع جدول زمني محدد للوفاء بالالتزامات الواردة في بندي خطة العمل رقمي ٣ و ٤.

٨٢ - ومن جانبها، وباعتبارها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، ستواصل الفلبين أداء التزاماتها بموجب دستورها وبموجب معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا؛ لكنها حذرت من أن هذه المعاهدة لن تكون فعالة من دون تعاون الدول الحائزة للأسلحة النووية التي يتعين أن توقّع بروتوكول المعاهدة وتنضم إليه في أقرب وقت ممكن. وقالت إن الأسلحة النووية غير مشروعة بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني؛ وأن فكرة السيطرة لا معنى لها وفكرة الضرورة العسكرية مسألة منافية للعقل. وقد أيدت حكومتها بقوة اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بترع السلاح النووي المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وتلتزم بالاستهلال الفوري للمفاوضات المتعلقة باتفاقية للأسلحة النووية. وأيدت حكومتها أيضا وشاركت في مؤتمري الآثار الإنسانية للأسلحة النووية اللذين أسهما بشكل ملموس في زيادة التوعية بترع السلاح، وحثت جميع الدول على المشاركة في هذه المؤتمرات ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية.

٨٣ - السيد لاغندر (سويسرا): لاحظ أن المعاهدة قدمت إسهاما مهما في الحد من مخاطر الانتشار منذ دخولها حيز النفاذ قبل عدة عقود؛ ورأى أن ثمة مصلحة مشتركة

نهج التركيز على الآثار الإنسانية للأسلحة النووية. وطالب جميع الدول الأعضاء باستكشاف هذا النهج الأساسي للعمل. ورأى أن عدم اشتراك الدول الحائزة للأسلحة النووية في هذا النقاش وفي الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن نزع السلاح النووي يمثل فرصاً ضائعة كان بإمكانها أن تظهر من خلالها ريادتها والتزامها بتزع السلاح النووي.

٨٦ - واختتم قائلاً إننا على مبعدة عام واحد من مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٥، ومع ذلك لم يجر تنفيذ عدد كبير من الإجراءات، كما أن هناك قدراً كبيراً من الاختلافات لا يزال قائماً بين الدول الأطراف بخصوص فهمها للموعد النهائي للإنجاز والكيفية التي يجري بها تنفيذ الإجراءات ذات الصلة. وطالب من ثم، بأن تكون الدورة الحالية مسخّرة لتحديد كيفية حل مسألة عدم التنفيذ، في عام ٢٠١٥ وما بعده. وأضاف أن خطة العمل لعام ٢٠١٠ والتوصيات المشمولة بالوثائق الختامية لمؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة لعام ١٩٩٥، ومؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠، لا بد أن تبقى بمثابة خريطة طريق؛ ودعا إلى أن يجري قبل كل شيء تحديد الالتزامات غير المستوفاة، ثم تحديد التدابير المطلوبة وإدراجها ضمن إطار زمني واضح من أجل الإسراع بخطى تنفيذ هذه الالتزامات غير المستوفاة في أثناء دورة الاستعراض المقبلة.

رفعت الجلسة في الساعة ١٨:١٠